



وزارة تطوير القطاع العام

تقرير تقدم سير العمل التراكمي في تنفيذ خطة العمل الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية المقدمة

لمبادرة الحكومات الشفافة (OGP) حتى نهاية شهر حزيران لعام 2016

آب 2016

أولاً: إعداد وتطوير الخطة الثانية لمبادرة الحكومات الشفافة

تشتهر الأردن بالتزامها وحرصها على تنفيذ الإصلاحات الناجحة، وإدارة إصلاحات ناجحة يفتح مجالاً للشفافية والمساءلة والأمن والاستقرار والاستقلالية الاقتصادية. وعليه، فإن ما يربط التزامات الحكومات الشفافة الخاصة بالأردن بمبادئ المبادرة (الشفافية، المشاركة المدنية، المساءلة العامة، التكنولوجيا والإبداع للانفتاح والمساءلة) هو حرص المملكة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تتضمن خطة العمل الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة (14) التزاماً، تقع مسؤولية تنفيذها جميعاً على وزارة تطوير القطاع العام المعنية بتقديم الدعم الفني والاستشاري لمؤسسات الجهاز الحكومي في مختلف محاور تطوير الادارة العامة (تطوير الموارد البشرية، تطوير الخدمات الحكومية، إعادة الهيكلة، دعم السياسات العامة وصنع القرار، دعم الابداع والتميز). وانبثقت هذه الخطة عن الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية التي تم اطلاقها برعاية ملكية سامية في نهاية عام 2013، وقد تم اعتماد الخطة وفق عملية تشاورية واسعة النطاق وعلى النحو التالي:

1. التشاور على مكونات خطة العمل الثانية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة:

- في ضوء تجربة الحكومة التي مرت فيها في خطة عملها الأولى تم اقتراح أن تكون خطة العمل الثانية منبثقة عن الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية نظراً لأهميتها وتوافقها مع مبادئ مبادرة الحكومات الشفافة ووجود توافق شعبي كبير عليها كونها أعدت وفق نهج تشاركي وغطت شريحة واسعة من مختلف أطياف ومكونات المجتمع الأردني (الموضحة في البند رقم (2)).
- حتى تتمكن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من الايفاء بكامل متطلبات الخطة قرر مجلس الوزراء اعتماد الخطة بتاريخ 2014/9/28.
- بناء على طلب من المبادرة تم تفصيل الخطة وتوضيح كافة اجراءات التنفيذ وأطرها الزمنية، وتم ارسالها لمبادرة الحكومات الشفافة بواسطة البريد الالكتروني بتاريخ 2014/12/23، وتم نشرها على الموقع الالكتروني للمبادرة.

2. التشاور على الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية (التي انبثقت عنها خطة الحكومات الشفافة):

في ضوء سعي الأردن لتحقيق الإصلاح الشامل ومكافحة جميع أنواع الفساد شكل جلاله الملك عبد الله الثاني بموجب رسالة ملكية مؤرخة في 2012/12/8 لجنة ملكية مكونة من شخصيات ذوي خبرة ويتمتعون بدرجة عالية من النزاهة والموضوعية والحيادية تعمل بالتعاون مع جميع القطاعات ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين لوضع "ميثاق للنزاهة

الوطنية وخطة تنفيذية لتطبيقه" يشكلان منهاجاً إصلاحياً متكاملًا ويؤسان لمرحلة جديدة لتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة كافة ويكون فيها الجميع شركاء في المسؤولية.

تشكلت اللجنة من 11 شخصية وطنية ضمت رؤساء السلطات الثلاث في الدولة (تشريعية ، تنفيذية، وقضائية) وممثلين عن القطاع الخاص والأحزاب، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

مراحل التشاور في إعداد منظومة النزاهة الوطنية (الميثاق والخطة التنفيذية):

المرحلة الأولى: مرحلة إعداد العناوين والمضامين والمحاور الرئيسية التي ستتناولها المنظومة:

عقدت اللجنة أربعة وعشرين اجتماعاً، التقت خلالها عدداً من رؤساء الهيئات والجهات الرقابية (ديوان المحاسبة، ديوان المظالم، هيئة مكافحة الفساد، البنك المركزي، هيئة الأوراق المالية، دائرة مراقبة الشركات، هيئة التأمين،...) بهدف الاطلاع على واقع الحال في هذه الهيئات وتشخيص المشكلات والتحديات التي تواجهها، وفي ضوء الملاحظات والمناقشات التي دارت خلال اجتماعات اللجنة تم إعداد المحاور الرئيسية التي ستعالجها المنظومة.

المرحلة الثانية: مرحلة إعداد النسخة الأولية من المنظومة:

قامت اللجنة بعرض المحاور الرئيسية في مجموعة لقاءات تشاورية شملت مختلف أطراف وشرائح المجتمع بهدف مناقشة هذه المحاور واخذ الملاحظات والأفكار والمقترحات لتطويرها وبلورتها على شكل نسخة أولية من وثائق المنظومة، وعلى النحو التالي:

- اثنا عشر لقاءً تشاورياً في المحافظات بحضور نخبة من قادة الفكر والرأي في المحافظات، من الوزراء السابقين، والأعيان والنواب السابقين، والمجالس الاستشارية للمحافظات، ووجهاء العشائر والمخيمات، ورؤساء البلديات، وكبار الضباط المتقاعدين، وممثلين عن غرف الصناعة وغرف التجارة، والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب، والقطاع النسائي والقطاع الشبابي في المحافظات.
- لقاءً تشاورياً مع الجامعات الحكومية ممثلة برؤساء مجالس الأمناء ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات ذات العلاقة ورؤساء اتحادات الطلبة فيها.
- لقاءً تشاورياً مع القيادات التنفيذية في الجهاز الحكومي ممثلة بالوزراء والأمناء والمدراء العامين ومساعدتهم والمفوضين.
- لقاءً تشاورياً مع الأحزاب والنقابات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.
- لقاءً تشاورياً مع أعضاء مجلسي الاعيان والنواب.

قامت اللجنة بجمع وحصر المقترحات والملاحظات التي تم طرحها في اللقاءات التشاورية وتبويبها وتضمين الأفكار والملاحظات ذات العلاقة بمنظومة النزاهة الوطنية في ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية ومن ثم أخذ جميع هذه الملاحظات والتوصل إلى النسخة الأولية من الميثاق والخطة.

مرحلة تطوير النسخة النهائية من المنظومة

تم نشر النسخة الأولية الميثاق النزاهة الوطني والخطة التنفيذية على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء، ووجهت دعوة عامة للمواطنين وللعديد من الشخصيات الوطنية التي تمثل مختلف فئات وشرائح المجتمع ومؤسساته للاطلاع على الوثائق وإبداء الآراء وإرسال أية اقتراحات أو ملاحظات عبر وسائل اتصال خُصِّصَتْ لهذه الغاية (توفير بريد إلكتروني ورقم فاكس واتصال مباشر،....).

ومن ثم قامت اللجنة بتجميع الاقتراحات والملاحظات الواردة من المشاركين والمواطنين، ورصد ما أثير حول هذا الموضوع في مختلف وسائل الإعلام، وتم حصر وتبويب هذه الاقتراحات والملاحظات كما جاءت من مرسلها بغرض مناقشتها في مؤتمر وطني عام وتضمين ما يتم التوافق عليه منها في الميثاق والخطة.

عُقد المؤتمر الوطني لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية برعاية ملكية سامية بتاريخ 2013/11/30 وتم اعتماد آلية عمل محددة وُزِع المشاركون فيها على أربعة عشر مجموعة عمل قامت كل مجموعة بتسمية أحد أعضائها ليكون رئيساً لها يتولى إدارة النقاش وتسليم التعديلات المقترحة من قبل المجموعة إلى اللجنة الملكية، حيث قُسم برنامج العمل إلى جلستين تم في الجلسة الأولى مناقشة الاقتراحات والملاحظات الواردة على الميثاق وفي الجلسة الثانية مناقشة الاقتراحات والملاحظات الواردة على الخطة التنفيذية.

عُرضت التعديلات المقترحة من قبل رؤساء المجموعات في اجتماع عُقد مع اللجنة الملكية تم خلاله التوافق على الأخذ بالاقتراحات والملاحظات التي تحظى برأي الأغلبية لتضمينها في الميثاق والخطة، وتم إعلان ذلك للمشاركين في الجلسة الختامية للمؤتمر.

وبعد الأخذ بالاقتراحات والملاحظات التي حظيت برأي الأغلبية تم التوصل إلى الصيغة النهائية لميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتضمينها في وثائق المنظومة .

تم إطلاق النسخة النهائية في حفل رسمي تحت رعاية ملكية سامية بتاريخ 2013/12/9 وجه خلالها جميع الجهات المعنية للبدء بالتنفيذ وتم توزيع الميثاق والمنظومة على كافة المدعوبين وبمختلف وسائل الإعلام وتوفير نسخ ورقية والإلكترونية متاحة للجميع.

3. التشاور خلال مرحلة تنفيذ خطة العمل الثانية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة:

تبنيت الحكومة النهج التشاركي والتشاورى خلال مرحلة التنفيذ مع الشركاء ومختلف الجهات ذات العلاقة (المؤسسات الشريكة في الجهاز الحكومي، مؤسسات القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المواطنين، النواب، الاعيان،...)، وذلك باستخدام مختلف الوسائل والادوات التي تضمن ذلك، ومن ابرزها:

1- مجلس الوزراء (يمثل جميع القطاعات الحكومية): كان لمجلس الوزراء دور كبير خلال عملية إعداد الخطة وتنفيذها، حيث اعتمد المجلس الخطة بتاريخ 2015/9/28، وصادر العديد من القرارات التي تضمن تنفيذ الالتزامات وتحقيق اهدافها، كما كان له دور باعتماد الوثائق والمخرجات الخاصة بتنفيذ الالتزامات بالإضافة الى الانظمة والتعليمات التي أصدرها ضمن صلاحياته (لا سيما الالتزامات ذوات الارقام 1، 4، 5، 9، 10، 11، 13، 14). وأصدر دولة رئيس الوزراء مجموعة من التعاميم لمعالجة العديد من القضايا ذات العلاقة بتنفيذ الالتزامات.

2- مجلس الأمة (مجلس النواب الذي يمثل الشعب، ومجلس الاعيان الذي يمثل الخبراء في مجالات العمل الحكومي المختلفة): كان لمجلس الامة دور في مناقشة وإقرار القوانين التي تضمن تنفيذ العديد من الالتزامات (لا سيما الالتزامات ذوات الارقام 9، 14).

3- المواطنين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني: جميع القوانين والانظمة التي أقرت لتنفيذ الالتزامات الواردة في الخطة تم نشرها على الموقع الإلكتروني لديوان التشريع والرأي وأتيح للجميع فرصة التقدم باقتراحات وتوصيات تم أخذها بعين الاعتبار عند مناقشتها وإقرارها، كما تم عقد العديد من اللقاءات مع القطاع الخاص بهدف معرفة التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع الخاص في الحصول على الخدمات المقدمة من الدوائر والمؤسسات الحكومية لإيجاد الحلول لها كما تم التواصل مع عدد من منظمات المجتمع المدني ووضعهم بصورة الانجازات المتحققة (لا سيما الالتزامات ذوات الارقام 2-8).

4- خلال الزيارات الميدانية غير المعلنة (الالتزام رقم 6) يتم التواصل بشكل مباشر مع المواطنين ومتلقي الخدمات ومعرفة رأيهم واقتراحاتهم وتقييمهم لمستوى الخدمات الحكومية المقدمة لهم.

5- تم عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية مع أطراف مختلفة بهدف تعزيز التواصل والاتصال مع الجهات المهمة تم خلالها اطلاعهم على أبرز الإنجازات المتحققة وأخذ الملاحظات والتوصيات، من أبرزها:

- لقاء مع اللجنة الإدارية لمجلس الأعيان.
- لقاء مع اللجنة الإدارية لمجلس النواب.
- لقاء مع الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

• لقاءات مع العديد من الجهات العاملة في القطاع الخاص.

6- لقاءات صحفية لعرض تقدم سير العمل في البرامج والمشاريع ضمن إطار الخطة.

7- يتيح الموقع الالكتروني لوزارة تطوير القطاع العام أكثر من نافذة الكتروني وخط ساخن لاستقبال المقترحات والآراء ذات العلاقة بالالتزامات الواردة في الخطة.

ثانياً: الالتزامات (الاهداف، تقدم سير العمل، مستوى التنفيذ):

من ضمن الـ (14) التزاماً الواردة في الخطة الثانية للملكة الاردنية الهاشمية تم إنجاز (7) التزامات منها بالكامل، والباقي (7) التزامات تسير وفق المخطط و(3) تجاوزه، والجدول التالي يوضح حالة كل التزام واهدافه والنتائج المرجوة منه بالإضافة الى جوانب انسجامه مع قيم مبادرة الحكومات الشفافة:

رقم الالتزام	نص الالتزام	حالة الالتزام	الهدف	الانسجام مع قيم المبادرة	النتيجة
1.	اعتماد هيكل تنظيمي موحد لوحدات الرقابة الداخلية يتضمن الرقابة المالية والإدارية ويحدد جهة الارتباط (الوزير، او رئيس الهيئة، أو رئيس المجلس،....)	أنجز بالكامل	لضمان تعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية وتمكينها من القيام بمهامها ومسؤولياتها بشقيها المالي والإداري بكفاءة وفاعلية، من خلال ايجاد هيكل تنظيمي يتضمن الرقابة المالية والرقابة الادارية وربط الوحدة بأعلى رأس الهرم الإداري في الدائرة.	استقلالية وحدات الرقابة الداخلية وربطها مع الادارة العليا وفصل مهام الرقابة عن مهام التنفيذ يعزز من المساءلة والقدرة على الوصول للبيانات اللازمة.	ضمان صحة ودقة القرارات والاجراءات الادارية والمالية والعمل كإنذار مبكر قبل وقوع الاخطاء مما يساهم في تقليل الهدر في المال العام وحسن استغلال الموارد
2.	حصر الخدمات الحكومية وجهات تقديمها والعمل على رفع مستوى تقديمها من خلال ما يلي: - التدريب المستمر والمتخصص للموظفين المعنيين بتقديم الخدمة. - تعزيز البرامج والربط الالكتروني بما يخدم تفعيل	مُنجز بالكامل حسب مؤشرات الخطة (تعمل الوزارة على تنفيذ هذا	تطوير مستمر لمستوى الخدمات الحكومية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية وشفافية بما ينعكس ايجابا على رضى متلقي الخدمة من خلال تبسيط الاجراءات وتوثيقها	- حصر الخدمات ونشرها في أدلة يسهل على متلقي الخدمة الوصول الى المعلومات والبيانات اللازمة للحصول على للخدمة. - يتم توظيف	تبسيط اجراءات تقديم الخدمات الحكومية وتوثيقها ونشرها وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لمتلقي الخمة.

رقم الالتزام	نص الالتزام	حالة الالتزام	الهدف	الانسجام مع قيم المبادرة	النتيجة
	النافذة الواحدة لمتلقي الخدمة. - مراجعة الخطوات اللازمة للحصول على الخدمة والعمل على تطويرها وتبسيطها. - تحسين الظروف المحيطة بتقديم الخدمة من حيث الأماكن والمرافق.	المشروع بشكل مستمر	ونشرها وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لمتلقي الخدمة.	التكنولوجيا الحديثة في تطوير الخدمات من خلال الربط الالكتروني واعادة هندسة العمليات	
3.	تطوير معايير تقديم الخدمات ومستوياتها المستهدفة، بحيث تقلل من السلطة التقديرية في تقديم الخدمات وتحاكي حاجات ورغبات وتوقعات متلقي الخدمة والتي يتم الوصول إليها من خلال الاستماع إلى صوت متلقي الخدمة، وتتسجم مع الممارسات الفضلى وتراعي المحددات المالية والتشريعية.	مُنجز بالكامل حسب مؤشرات الخطة (تعمل الوزارة على تنفيذ هذا المشروع بشكل مستمر)	تطوير مستمر لمستوى الخدمات الحكومية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية وشفافية بما ينعكس ايجابا على رضى متلقي الخدمة من خلال تبسيط الاجراءات وتوثيقها ونشرها وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لمتلقي الخدمة.	وجود معايير منشورة يعزز المساءلة من قبل كافة الجهات المعنية	ارتفاع مستوى رضا متلقي الخدمات
4.	إلزام المؤسسات والدوائر التي تقدم الخدمات بنشر وتعميم معايير تقديم الخدمات وإصدارها في أدلة إجرائية تتضمن الإجراءات والمسؤوليات والوقت اللازم والرسوم (إن وجدت) والوثائق المطلوبة، بحيث يكون النشر في كافة الوسائل المتاحة (الموقع الإلكتروني، مكاتب خدمة الجمهور....).	مُنجز بالكامل حسب مؤشرات الخطة (تعمل الوزارة على تنفيذ هذا المشروع بشكل مستمر)	تطوير مستمر لمستوى الخدمات الحكومية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية وشفافية بما ينعكس ايجابا على رضى متلقي الخدمة من خلال تبسيط الاجراءات وتوثيقها ونشرها وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لمتلقي الخدمة.	- التسهيل على متلقي الخدمة للوصول الى المعلومات والبيانات اللازمة - وجود معايير منشورة يعزز المساءلة من قبل كافة الجهات المعنية	- ارتفاع مستوى رضا متلقي الخدمات الحكومية - مزيد من الشفافية والعدالة في تقديم الخدمات الحكومية

رقم الالتزام	نص الالتزام	حالة الالتزام	الهدف	الانسجام مع قيم المبادرة	النتيجة
5.	تشديد إجراءات الرقابة والمساءلة على الالتزام بمعايير تقديم الخدمات	يسير وفق المخطط	تطوير مستمر لمستوى الخدمات الحكومية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية وشفافية بما ينعكس إيجاباً على رضى متلقي الخدمة من خلال تبسيط الاجراءات وتوثيقها ونشرها وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لمتلقي الخمة.	تشديد اجراءات الرقابة يعزز المساءلة ويضمن مستويات افضل لتقديم الخدمات الحكومية	- ارتفاع مستوى رضا متلقي الخدمات - مزيد من الشفافية والعدالة في تقديم الخدمات الحكومية
6.	التقييم الدوري بشكل غير مععلن لمستوى تقديم الخدمات وتحديد فرص ومجالات التطوير المستمر والعمل على تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.	تجاوز المخطط	التطوير المستمر على الخدمات الحكومية وضمان الشفافية والزامية التطبيق، والوصول بمستوى الخدمات المقدمة في المحافظات لمستوى الخدمات في المركز.	التقييم الدوري غير المععلن للخدمات الحكومية (المتسوق الخفي) يساهم في رفع مستوى الخدمات الحكومية وتعزيز المساءلة وأداة للتواصل المباشر مع المواطنين متلقي الخدمات.	- ارتفاع مستوى رضا متلقي الخدمات - مزيد من الشفافية والعدالة في تقديم الخدمات الحكومية
7.	الوصول بالخدمات الحكومية المقدمة في المحافظات والمناطق البعيدة عن العاصمة لمستوى الخدمات في المركز.	يسير وفق المخطط	التطوير المستمر على الخدمات الحكومية وضمان الشفافية والزامية التطبيق، والوصول بمستوى الخدمات المقدمة في المحافظات لمستوى الخدمات في المركز.	تنفيذ الإجراءات الخاصة بهذا الالتزام ترفع مستوى الخدمات الحكومية في المحافظات، وتسهم في تعزيز المساءلة	- ارتفاع مستوى رضا متلقي الخدمات في المحافظات

رقم الالتزام	نص الالتزام	حالة الالتزام	الهدف	الانسجام مع قيم المبادرة	النتيجة
8.	تطوير مرصد تفاعلي لتقييم الخدمات الحكومية وقياس رضا متلقي الخدمة.	يسير وفق المخطط	التطوير المستمر على الخدمات الحكومية وضمان الشفافية، من خلال توفير نافذة الكترونية تتيح سماع صوت متلقي الخدمة	تطوير مرصد تفاعلي يساعد في قدرة متلقي الخدمة والمؤسسات مقدمة الخدمات والجهات الرقابية في الوصول للمعلومات، ويشكل نافذة تتيح توظيف التكنولوجيا الحديثة في سماع صوت متلقي الخدمة وأخذ التغذية الراجعة منهم واتاحة فرصة لهم لتقديم الافكار والمبادرات الابداعية	- ارتفاع مستوى رضا متلقي الخدمات واشراك متلقي الخدمة في عملية تقييم الخدمات الحكومية.
9.	إعادة هيكلة الجهاز الحكومي: - مراجعة مكونات الجهاز الحكومي (مؤسسات مستقلة، دوائر حكومية، وزارات). - تعديل التشريعات ذات العلاقة. - تنفيذ عمليات إعادة هيكلة الجهاز الحكومي. - تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي ومراجعة أنظمة تنظيمها الإداري لضمان عدم تعارضها مع نظام الخدمة المدنية.	تجاوز المخطط	- تقليص حجم الجهاز الحكومي بمكوناته المختلفة من وزارات ومؤسسات ودوائر حكومية بصورة تضمن القيام بالمهام الأساسية وتلغي الازدواجية والتداخل والتكرار في المهام. - ضبط التوسع في انشاء مؤسسات حكومية جديدة - بناء هياكل تنظيمية للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية تمكّنها من فاعلية	تقليص حجم الجهاز الحكومي يساهم في توحيد المرجعيات والاستخدام الامثل للموارد ويسهل الحصول على المعلومات ويعزز المساءلة.	- توحيد مرجعيات التنظيم والرقابة القطاعية في قطاعات حكومية رئيسية مثل الاستثمار والطاقة. - الغاء الازدواجية والتداخل في المهام والادوار بين المؤسسات الحكومية. - الاستغلال الامثل للموارد المالية والبشرية اللوجستية في

رقم الالتزام	نص الالتزام	حالة الالتزام	الهدف	الانسجام مع قيم المبادرة	النتيجة
			تحقيق الاهداف وكفاءة استخدام الموارد المتاحة.		مؤسسات الجهاز الحكومي.
10.	تحديث منظومة الخدمة المدنية: - مراجعة نظام الخدمة المدنية بصورة شاملة ليواكب التطورات والتغيرات التي تطرأ على الوظيفة العامة. - تضمين نظام الخدمة المدنية أحكاماً ومواد مرتبطة بمنظومة النزاهة الوطنية ذات العلاقة بالموظف والوظيفة العامة بحيث يقلل من السلطة التقديرية للموظف ويعتمد على إجراءات واضحة ومعلنة. - بناء القدرات المؤسسية لديوان الخدمة المدنية.	أنجز بالكامل	ايجاد منظومة شاملة للخدمة المدنية تواكب التطورات والتغيرات التي تطرأ على الوظيفة العامة وتقلل من السلطة التقديرية للموظف وتعتمد على إجراءات واضحة ومعلنة.	وضع منظومة ادارة الموارد البشرية ضمن تشريعات منشورة يضمن المساواة عن مدى الالتزام، وتحقيق العدالة وزيادة الشفافية.	تطوير التشريعات (أنظمة ، تعليمات ، أسس، نماذج، أوصاف وظيفية،..) التي تحكم إدارة الموارد البشرية في القطاع العام (استقطاب، تعيين، ترقية ، تحفيز، نظم، تقييم،..) بما يضمن مزيد من النزاهة والعدالة، والشفافية، والتقليل من السلطة التقديرية.
11.	تفعيل تطبيقات مدونة السلوك الوظيفي والمهني من خلال عقد حزمة من البرامج التدريبية والتوعوية وورش العمل ذات العلاقة.	أنجز بالكامل	تعزيز ثقة المواطن ومتلقي الخدمة العامة بعمل الدوائر الحكومية من خلال ترسيخ معايير أخلاقية وقواعد ومبادئ أساسية لأداب الوظيفة العامة، وتكريس مفهوم خدمة	زيادة مستوى مساهمة مقدم الخدمة من قبل الادارة العليا في الدائرة والجهات الرقابية من جهة و من متلقي الخدمة من جهة أخرى.	رفع مستوى ثقة المواطن ومتلقي الخدمة العامة بعمل الدوائر الحكومية.

رقم الالتزام	نص الالتزام	حالة الالتزام	الهدف	الانسجام مع قيم المبادرة	النتيجة
12.	<p>بناء القدرات المؤسسية لوحدات الموارد البشرية في القطاع العام والتركيز على المحاور التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد واعتماد دليل إجرائي لمختلف السياسات والإجراءات التي تحكم عمل وحدات إدارة الموارد البشرية وبما يضمن شفافية وعدالة تطبيق هذه الإجراءات. - تدريب القائمين على هذه الوحدات على الأساليب والممارسات الحديثة في مجال إدارة وتنمية الموارد البشرية. - إكساب العاملين في تلك الوحدات مهارات ومعارف ترتبط بمفاهيم ومضامين النزاهة. 	المشروع تجاوز المخطط	المواطن لدى الموظف في القطاع العام الاستغلال الامثل للموارد البشرية المتاحة ومواكبة التغييرات والتطورات التي تطرأ على الوظيفة العامة، والتقليل من السلطة التقديرية لضمان النزاهة والشفافية	رفع كفاءة تنفيذ عمليات ادارة الموارد البشرية يضمن المزيد من المساواة والعدالة والشفافية.	رفع كفاءة المؤسسات الحكومية في إدارة الموارد البشرية في القطاع العام
13.	<p>تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام إضافة الى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.</p> <ul style="list-style-type: none"> - وضع وتبني سياسات وبرامج للحوكمة الرشيدة وتضمينها في التشريعات ذات العلاقة لتجسير 	يسير وفق المخطط	تبنى سياسات و برامج لتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الشفافية والعدالة والمساواة وسيادة القانون ومحاربة الفساد.	تطبيق مبادئ الحوكمة في أي دائرة حكومية يأتي منسجما مع كافة قيم مبادرة الحكومات الشفافة حيث أنها تضمن زيادة المساواة والشفافية والكفاءة	تطوير حوكمة القطاعات الحكومية وضمان إدارة الموارد واتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية

رقم الالتزام	نص الالتزام	حالة الالتزام	الهدف	الانسجام مع قيم المبادرة	النتيجة
	الفجوات في هذا المجال. - نشر ثقافة مجتمعية ومؤسسية لتبني سياسات الحوكمة باستخدام كافة الوسائل الممكنة للتواصل مع المجتمع والمؤسسات.			والمشاركة في صنع القرارات وضمان نشر المعلومات والحصول عليها.	
14.	إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الإعلام بهدف رفع مستوى أدائها.	أنجز بالكامل	توحيد المرجعية المؤسسية في قطاع الإعلام ورفع كفاءة مؤسساته، مع ضمان الاستغلال المثل للموارد المتاحة في القطاع	وجود هيئة واحدة تنظم قطاع الاعلام يسهل على المشغلين الوصول الى البيانات والمعلومات اللازمة ويعزز المسائلة.	وجود مرجعية واحدة (هيئة الاعلام) يعمل على تنظيم العمل في القطاع ويضمن العدالة والشفافية والنزاهة في التعامل مع المشغلين)

ثالثاً: أبرز الإنجازات المتحققة لكل التزام:

نص الالتزام (1):

اعتماد هيكل تنظيمي موحد لوحدة الرقابة الداخلية يتضمن الرقابة المالية والإدارية ويحدد جهة الارتباط (الوزير، أو رئيس الهيئة، أو رئيس المجلس،....)

الإنجاز: (أنجز بالكامل)

- تم إعداد البنية التنظيمية لوحدة الرقابة الداخلية تتضمن وحدات تنظيمية متخصصة بالرقابة المالية والإدارية، وتحدد جهة الارتباط بالوزير أو رئيس المجلس (إدارة، مفوضين،...)، وقد تم إرسال هذه البنية لوزارة المالية لتضمين في التعليمات الصادرة بموجب نظام الرقابة الداخلية الذي تم تعديله مؤخراً .
- تم إعداد تقرير أسس اختيار وتعيين مدير وموظفي كوادرات الرقابة الداخلية من خلال لجنة مشتركة من وزارة تطوير القطاع العام ووزارة المالية وديوان المحاسبة ورفعته إلى دولة رئيس الوزراء حيث تم تعميمه على مختلف الدوائر الحكومية من قبل دولة رئيس الوزراء للعمل بمضمونه.
- صدر نظام معدل لنظام الرقابة المالية وأصبح يُسمى نظام الرقابة الداخلية رقم (3) لسنة 2011 يتضمن النص على الرقابة المالية والإدارية والفنية ويُعزز من دور هذه الوحدات في تنفيذ مهامها، حيث تضمن البند (5) من الفقرة (ج) من المادة (6) في النظام على أن اللجنة المركزية لمعايير الرقابة الداخلية تتولى دراسة الهيكل التنظيمي والوظيفي لوحدة الرقابة الداخلية.
- تقوم وزارة تطوير القطاع العام بالتحقق من مدى الالتزام بتطبيق الهيكل التنظيمي لهذه الوحدات وجهة ارتباطها من خلال مراجعتها المستمرة للهيكل التنظيمية وأنظمة التنظيم الإداري في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.
- تضمن الدليل الإرشادي لإعادة هيكلة الدوائر الحكومية الذي أعدته الوزارة والذي تم تعميمه من قبل دولة رئيس الوزراء على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بتاريخ 2015/4/14 الأحكام المتعلقة بالبنية التنظيمية لوحدة الرقابة الداخلية وجهة ارتباطها.

نص الالتزام (2):

حصر الخدمات الحكومية وجهات تقديمها والعمل على رفع مستوى تقديمها من خلال ما يلي:

- التدريب المستمر والمتخصص للموظفين المعنيين بتقديم الخدمة.
- تعزيز البرامج والربط الإلكتروني بما يخدم تفعيل النافذة الواحدة لمتلقي الخدمة.

- مراجعة الخطوات اللازمة للحصول على الخدمة والعمل على تطويرها وتبسيطها.
- تحسين الظروف المحيطة بتقديم الخدمة من حيث الأماكن والمرافق.

الانجاز: (منجز بالكامل حسب مؤشرات الخطة (تعمل الوزارة على تنفيذ هذا المشروع بشكل مستمر))

- تم عقد (12) برنامج تدريبية في مجال إعادة هندسة العمليات وإجراء مسوحات قياس رضى متلقي الخدمة في الدوائر الحكومية، وذلك بهدف بناء القدرات المؤسسية في هذا المجال بما ينعكس على تحسن مستوى تقديم الخدمات الحكومية.
- تم إعداد أدلة خدمات (65) دائرة حكومية شملت أكثر من (2078) خدمة بشكل يضمن استكمال البيانات الخاصة بالخدمات، وتضمنت عملية الإعداد تطوير لإجراءات ومعايير تقديم بعض الخدمات أينما اقتضت الحاجة لذلك، ويتم التنسيق مع هذه الدوائر لضمان نشر الأدلة بكافة وسائل النشر المتاحة ومن ضمنها النشر الإلكتروني، وقد تم نشر (49) دليل خدمات بشكل الكتروني حتى تاريخه.
- تم إعداد مقترحات واحتياجات الربط الإلكتروني لكلٍ من (وزارة العدل، دائرة قاضي القضاة، وزارة العمل، صندوق المعونة الوطنية، وزارة الصحة، دائرة الأراضي والمساحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة السياحة، هيئة تنظيم النقل البري، صندوق الزكاة) وذلك لتسهيل تبادل البيانات والمعلومات بين هذه الدوائر والجهات الأخرى التي تستند إليها في تقديم خدماتها، وبالتالي تحسن مستوى كفاءة وسرعة الخدمة المقدمة لمتلقيها.
- تم إعداد تقرير فني لتطوير الخدمات وإعادة هندسة الإجراءات وتبسيطها لكلٍ من:
 - وزارة النقل: 3 خدمات (المعاملات الصادرة، المعاملات الواردة، صرف تعويضات الاستملاك)، وقد تم نقل عدد من الخدمات إلى هيئة تنظيم الطيران المدني.
 - هيئة النقل البري: خدمة الاستبدال التحديثي للمركبات/ استبدال مركبة عمومية قديمة بمركبة حديثة.
 - وزارة البيئة: خدمة الإشراف على عملية نقل ومعالجة النفايات الخطرة المتولدة محلياً عن النشاطات التتموية إلى موقع مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة.
 - وزارة العدل: خدمتين (تسجيل طلبات التنفيذ المدني، الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة).
 - وزارة السياحة: خمس خدمات تجديد تراخيص في (المنشآت الفندقية، المطاعم السياحية، الدليل السياحي، متاجر التحف، والمكاتب السياحية).
 - صندوق المعونة الوطنية: خدمات منتقاة.
 - وزارة الصحة: خدمات منتقاة.

- إدارة الإقامة والحدود: دراسة واقع حال تقديم الخدمات في مكتب خدمة الجمهور والعمل على إعادة هندستها وتبسيط إجراءاتها وإعادة التخطيط المكاني لتقديم الخدمات، وشملت الدراسة تطوير (5) خدمات رئيسية يتفرع عنها (14) خدمة فرعية.
- دائرة الجمارك الأردنية: تطبيق منهجية إدارة الشكاوى والاقتراحات وفتح نافذة تتعلق بالإبداع والتميز لدى الدائرة.
- صندوق الزكاة: 12 خدمة منتقاة.
- دائرة الأراضي والمساحة: دراسة تطوير عمليات تقديم الخدمات في الدائرة.
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ خدمة إصدار بطاقة مستورد، موافقات التصفية والتتزيلات وتقديم الجوائز.
- وزارة التنمية الاجتماعية/ ترخيص وتجديد دور الحضانات.
- وزارة التربية والتعليم/ تسجيل الطلاب الصف الأول الأساسي.

نص الالتزام (3):

تطوير معايير تقديم الخدمات ومستوياتها المستهدفة، بحيث تقلل من السلطة التقديرية في تقديم الخدمات وتحاكي حاجات ورغبات وتوقعات متلقي الخدمة والتي يتم الوصول إليها من خلال الاستماع إلى صوت متلقي الخدمة، وتتسجم مع الممارسات الفضلى وتراعي المحددات المالية والتشريعية.

الانجاز: (منجز بالكامل حسب مؤشرات الخطة (تعمل الوزارة على تنفيذ هذا المشروع بشكل مستمر))

- تم إعداد تقارير المسح السنوي لمدى التزام الدوائر الحكومية بتوفير متطلبات نظام تطوير الخدمات رقم (64) لسنة 2012 ورفعها لدولة رئيس الوزراء للأعوام 2014 و 2015، وقد تم تعميم الأول بتاريخ 2014/11/3 والثاني بتاريخ 2015/12/3 على الدوائر الحكومية بهدف معالجة الملاحظات الواردة فيها ومنع حدوثها مستقبلاً.
- إعداد تقارير تقييمية لعمليات تقديم الخدمات في الدوائر الحكومية ورفعها لدولة رئيس الوزراء ونشرها وتعميمها على الدوائر الحكومية المعنية، بهدف تطوير مستوى تقديم الخدمات فيها ومعالجة الملاحظات الواردة في التقارير، حيث تم إجراء (111) زيارة ميدانية غير معلنة للدوائر الحكومية المعنية بتقديم الخدمات منذ مطلع عام 2014 وحتى تاريخه.
- تم إعداد أدلة خدمات (65) دائرة بشكل يضمن استكمال البيانات الخاصة بالخدمات، وتضمنت عملية الإعداد تطوير إجراءات ومعايير تقديم بعض الخدمات أينما اقتضت الحاجة لذلك. ويتم التنسيق مع هذه الدوائر لضمان نشر الأدلة بكافة وسائل النشر المتاحة ومن ضمنها النشر الإلكتروني.

- تم نشر (49) دليل من أدلة الخدمات ويتم التنسيق مع بقية الدوائر الحكومية لنشر أدلة خدماتها.

نص الالتزام (4):

إلزام المؤسسات والدوائر التي تقدم الخدمات بنشر وتعميم معايير تقديم الخدمات وإصدارها في أدلة إجرائية تتضمن الإجراءات والمسؤوليات والوقت اللازم والرسوم (إن وجدت) والوثائق المطلوبة، بحيث يكون النشر في كافة الوسائل المتاحة (الموقع الإلكتروني، مكاتب خدمة الجمهور....).

الانجاز: (منجز بالكامل حسب مؤشرات الخطة (تعمل الوزارة على تنفيذ هذا المشروع بشكل مستمر))

- قامت (49) دائرة حكومية بنشر أدلة خدماتها إلكترونياً من أصل (65) دائرة قامت وزارة تطوير القطاع العام بإعداد أدلة خدماتها منذ مطلع عام 2014، بينما يجري العمل على اعتماد بقية الأدلة ورقياً ونشرها إلكترونياً من قبل الدوائر المعنية.

نص الالتزام (5):

تشديد إجراءات الرقابة والمساءلة على الالتزام بمعايير تقديم الخدمات

الانجاز: (يسير وفق المخطط)

- تم إعداد تقارير المسح السنوي لمدى التزام الدوائر الحكومية بتوفير متطلبات نظام تطوير الخدمات رقم (64) لسنة 2012 ورفعها لدولة رئيس الوزراء للأعوام 2014 و 2015، وقد تم تعميم الأول بتاريخ 2014/11/3 والثاني بتاريخ 2015/12/3 على الدوائر الحكومية بهدف معالجة الملاحظات الواردة فيها ومنع حدوثها مستقبلاً.
- إصدار تقارير دورية ربعية لدولة رئيس الوزراء حول الشكاوى على الخدمات الحكومية التي ترد من خلال النظام المركزي للشكاوى الحكومية يحوي تفصيلاً عن الشكاوى التي ترد من المحافظات، حيث تم إصدار التقارير الربعية الخاصة بعامي 2014 و 2015.
- تم رفع تقريرين لدولة رئيس الوزراء حول الشكاوى العالقة لعامي 2014 و 2015 على الخدمات الحكومية والتي ترد من خلال النظام المركزي للشكاوى الحكومية، حيث قام دولة رئيس الوزراء بالإيعاز للدوائر الحكومية بضرورة معالجة الشكاوى والملاحظات الواردة فيها، وقد تم نشر التقارير في الصحف اليومية، وتتضمن التقارير تفاصيل عن الشكاوى الخاصة بكل دائرة حكومية وعلى مستوى المحافظات.
- تم إعداد تقارير تقييمية لعمليات تقديم الخدمات في الدوائر الحكومية ورفعها لدولة رئيس الوزراء ونشرها وتعميمها على الدوائر الحكومية المعنية، بهدف تطوير مستوى تقديم الخدمات فيها ومعالجة الملاحظات الواردة في التقارير، حيث تم إجراء (111) زيارة ميدانية غير معلنة للدوائر الحكومية المعنية بتقديم الخدمات حتى الآن.

- تم إعداد واعتماد الإطار العام لميثاق تقديم الخدمات الحكومية، ورفعها لدولة رئيس الوزراء وتعميمه بتاريخ 2015/6/2 على جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، وعقد ورش توعوية بمضامينه، ويتم التأكد باستمرار من مدى الالتزام بنشر الميثاق وتطبيقه من خلال الزيارات الميدانية غير المعلنة التي تقوم بها الوزارة.

نص الالتزام (6):

التقييم الدوري بشكل غير معلن لمستوى تقديم الخدمات وتحديد فرص ومجالات التطوير المستمر والعمل على تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.

الإنجاز: (تجاوز المخطط)

- تم إعداد تقارير تقييمية لعمليات تقديم الخدمات في الدوائر الحكومية ورفعها لدولة رئيس الوزراء ونشرها وتعميمها على الدوائر الحكومية المعنية، بهدف تطوير مستوى تقديم الخدمات فيها ومعالجة الملاحظات الواردة في التقارير، حيث تم إجراء (111) زيارة ميدانية غير معلنة للدوائر الحكومية المعنية بتقديم الخدمات حتى الآن.

نص الالتزام (7):

الوصول بالخدمات الحكومية المقدمة في المحافظات والمناطق البعيدة عن العاصمة لمستوى الخدمات في المركز.

الإنجاز: (يسير وفق المخطط)

جميع المشاريع التي تنفذ ضمن إطار تطوير الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات تستهدف المحافظات والمركز على حد سواء:

- تم إعداد تقارير المسح السنوي لمدى التزام الدوائر الحكومية بتوفير متطلبات نظام تطوير الخدمات رقم (64) لسنة 2012 ورفعها لدولة رئيس الوزراء للأعوام 2014 و 2015، وقد تم تعميم الأول بتاريخ 2014/11/3 والثاني بتاريخ 2015/12/3 على الدوائر الحكومية بهدف معالجة الملاحظات الواردة فيها ومنع حدوثها مستقبلاً.
- إصدار تقارير دورية ربعية لدولة رئيس الوزراء حول الشكاوى على الخدمات الحكومية التي ترد من خلال النظام المركزي للشكاوى الحكومية يحوي تفصيلاً عن الشكاوى التي ترد من المحافظات، حيث تم إصدار التقارير الربعية الخاصة بعامي 2014 و 2015.
- تم رفع تقريرين لدولة رئيس الوزراء حول الشكاوى العالقة لعامي 2014 و 2015 على الخدمات الحكومية والتي ترد من خلال النظام المركزي للشكاوى الحكومية، حيث قام دولة رئيس الوزراء بالإيعاز للدوائر الحكومية بضرورة معالجة الشكاوى والملاحظات الواردة فيها، وقد تم نشر التقارير في الصحف اليومية، وتتضمن التقارير تفاصيل عن الشكاوى الخاصة بكل دائرة حكومية وعلى مستوى المحافظات.

نص الالتزام (8):

تطوير مرصد تفاعلي لتقييم الخدمات الحكومية وقياس رضا متلقي الخدمة.

الانجاز: (يسير وفق المخطط)

- إعداد مسودة المواصفات الفنية ومتطلبات التنفيذ للمرصد التفاعلي لتقييم الخدمات الحكومية وقياس رضا متلقي الخدمة، وسيُصار إلى تنفيذ المشروع من خلال الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المالية العامة وتطوير إدارة القطاع العام، حيث تم طرح العطاء من الجانب الأوروبي لاستقطاب شركات منفذة، وتم تقييم (12) شركة تقدمت للعرض وترشيح (5) شركات لتقديم عروضها الفنية بتاريخ 2016/3/29، حيث تم تقييم العروض واختيار الشركة الفائزة خلال شهر 2016/5، وسيبدأ الائتلاف بالعمل خلال شهر 2016/9.

نص الالتزام (9):

إعادة هيكلة الجهاز الحكومي:

- مراجعة مكونات الجهاز الحكومي (مؤسسات مستقلة، دوائر حكومية، وزارات).
- تعديل التشريعات ذات العلاقة.
- تنفيذ عمليات إعادة هيكلة الجهاز الحكومي.
- تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي ومراجعة أنظمة تنظيمها الإداري لضمان عدم تعارضها مع نظام الخدمة المدنية.

الانجاز: (تجاوز المخطط)

- تم إقرار قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية رقم 17 لسنة 2014 ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2014/4/30، وصدرت قرارات مجلس الوزراء بمتطلبات التنفيذ وتولى الوزراء المعنيون متابعة التنفيذ حسب الاختصاص. ويهدف هذا القانون إلى تقليص حجم الجهاز الحكومي والتركيز على المهام الأساسية التي يجب أن تقوم بها الحكومة في كل قطاع من القطاعات بعيداً عن التداخل والازدواجية في المهام والصلاحيات ذلك ما من شأنه رفع سوية الأداء الحكومي وضبط الإنفاق العام، حيث تضمن القانون:
 - إلغاء عدد من المؤسسات والدوائر، هي: (الهيئة التنفيذية للتخاصية، الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية، صندوق إدارة المخاطر الزراعية، سلطة المصادر الطبيعية، هيئة التأمين)، وأن تؤول حقوقها وموجوداتها للوزارات المعنية.
 - دمج عدد من المؤسسات والدوائر في مؤسسة واحدة، مثل:
 - دمج هيئة تنظيم قطاع الكهرباء وهيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي والمهام التنظيمية لسلطة المصادر الطبيعية في هيئة واحدة تسمى هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن.

- دمج هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة ومؤسسة تشجيع الاستثمار والمهام المتعلقة بترويج الصادرات وإقامة المعارض من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في هيئة واحدة تسمى هيئة الاستثمار.
- دمج هيئة الإعلام المرئي والمسموع ودائرة المطبوعات والنشر في هيئة واحدة تسمى هيئة الإعلام.
- تغيير ارتباط كل من صندوق التنمية والتشغيل، المجلس الصحي العالي، المؤسسة التعاونية الأردنية من دولة رئيس الوزراء إلى الوزير المعني.
- تغيير مسمى السلطة البحرية الأردنية لتصبح الهيئة البحرية الأردنية.
- تم رفع دراسة جدوى وإمكانية إعادة هيكلة المؤسسات والشركات الحكومية الواردة في قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى دولة رئيس الوزراء بتاريخ 2014/9/2 التي تضمنت تحليلاً لواقع هذه المؤسسات وتوصيات ومقترحات لإعادة هيكلة مجموعة من فصول القانون، وفي ضوء توصيات الدراسة قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2014/9/28 عدم إدراج كل من فصل ضريبة المعارف/ وزارة التربية والتعليم وفصل صندوق قصور الكلي ضمن قانون موازنات الوحدات الحكومية اعتباراً من السنة المالية 2015 ونقلهما إلى حسابات في موازنات الوزارات المختصة.
- تم رفع مجموعة من التوصيات تتضمن دمج وإلغاء عدد من المؤسسات والدوائر الحكومية بتاريخ 2015/3/10 وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2015/4/15 على إعادة هيكلة المجلس الصحي العالي والصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية، ويتم حالياً التنسيق مع ديوان التشريع والرأي لإعداد قانون معدل لقانون المجلس الصحي العالي والسير بإجراءات إقراره حسب الأصول، بالإضافة إلى إعداد التشريعات المطلوبة لإعادة هيكلة الصندوق.
- دمج كل من شركة المناطق التنموية الأردنية وشركة المناطق الحرة التي تعود ملكيتها للحكومة في شركة واحدة وذلك خلال اجتماع هيئة عامة غير عادي عُقد بتاريخ 2016/3/29 بحضور رئيسي مجلس إدارة الشركتين، كما تم دمج كل من ديوان المظالم وهيئة مكافحة الفساد في هيئة واحدة تسمى "هيئة النزاهة ومكافحة الفساد" وذلك بموجب قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016.
- تمت مراجعة وتطوير الهياكل التنظيمية وأنظمة التنظيم الإداري لـ (80) وزارة ومؤسسة ودائرة حكومية، وذلك بهدف ترشيق البنية التنظيمية لهذه الدوائر وتمكينها من القيام بمهامها بكفاءة وفاعلية وضمان الاستغلال الأمثل للموارد البشرية فيها.

نص الالتزام (10):

تحديث منظومة الخدمة المدنية:

- تمت مراجعة نظام الخدمة المدنية بصورة شاملة ليواكب التطورات والتغيرات التي تطرأ على الوظيفة العامة.
- تضمين نظام الخدمة المدنية أحكاماً ومواد مرتبطة بمنظومة النزاهة الوطنية ذات العلاقة بالموظف والوظيفة العامة بحيث يقلل من السلطة التقديرية للموظف ويعتمد على إجراءات واضحة ومعلنة.

- بناء القدرات المؤسسية لديوان الخدمة المدنية.

الانجاز: (أنجز بالكامل)

- تم تعديل وتطوير نظام الخدمة المدنية ليعكس الممارسات الإدارية الحديثة في إدارة الموارد البشرية، وبما يمكن الجهاز الحكومي من استقطاب الكفاءات وفق أسس الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص واستخدام السلطة التقديرية في أضيق الحدود.
- تمت مراجعة وتطوير وإقرار العديد من التعليمات والنماذج المنبثقة عن نظام الخدمة المدنية مما يزيد من فعالية عملية الاستقطاب والاختيار والتعيين وفق الجدارة والكفاءة والاستحقاق.
- تم بناء وتعزيز قدرات وحدات الموارد البشرية في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية في كل من (وزارة الصحة، ودائرة اللوازم العامة، ووزارة الزراعة، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة العدل، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة العمل، ووزارة الثقافة، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة المياه والري، ووزارة الشؤون البلدية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة تطوير القطاع العام، ووزارة النقل، ووزارة السياحة والآثار، ودائرة الآثار العامة، ووزارة البيئة، ووكالة الأنباء الأردنية، ودائرة المكتبة الوطنية، ودائرة الأرصاد الجوية، وهيئة تنظيم الطيران المدني) وذلك من خلال تنفيذ زيارات ميدانية لكل دائرة تم خلالها نقل المعرفة وتقديم الدعم الفني لها، وعقد ورش عمل للدوائر بهدف التوعية بالدليل التنظيمي لوحدات الموارد البشرية ودليل تقييم وحدات الموارد البشرية.

نص الالتزام (11):

تفعيل تطبيقات مدونة السلوك الوظيفي والمهني من خلال عقد حزمة من البرامج التدريبية والتوعوية وورش العمل ذات العلاقة.

الانجاز: (أنجز بالكامل)

- تمت مراجعة وتطوير وإقرار مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة من قبل مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (3413) تاريخ 2014/3/2 بما يضمن انسجامها مع مفاهيم النزاهة والشفافية، وتم تعميم المدونة على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية وعقد ورش توعوية بمضامينها.

نص الالتزام (12):

بناء القدرات المؤسسية لوحدات الموارد البشرية في القطاع العام والتركيز على المحاور التالية:

- إعداد واعتماد دليل إجرائي لمختلف السياسات والإجراءات التي تحكم عمل وحدات إدارة الموارد البشرية وبما يضمن شفافية وعدالة تطبيق هذه الإجراءات.
- تدريب القائمين على هذه الوحدات على الأساليب والممارسات الحديثة في مجال إدارة وتنمية الموارد البشرية. إكساب العاملين في تلك الوحدات مهارات ومعارف ترتبط بمفاهيم ومضامين النزاهة.

الإنجاز: (تجاوز المخطط)

- تم إصدار الدليل التنظيمي لوحدات الموارد البشرية ودليل تقييمها وتعميمها من قبل دولة رئيس الوزراء على كافة الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، وإعداد تقارير تقييم وحدات الموارد البشرية في دوائر حكومية (وزارة النقل، وزارة السياحة والآثار، وزارة البيئة، وزارة تطوير القطاع العام، دائرة الآثار العامة).
- تم بناء وتعزيز قدرات وحدات الموارد البشرية في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية في كل من (وزارة الصحة، ودائرة اللوازم العامة، ووزارة الزراعة، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة العمل، ووزارة الثقافة، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة المياه والري، ووزارة الشؤون البلدية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة تطوير القطاع العام، ووزارة النقل، ووزارة السياحة والآثار، ودائرة الآثار العامة، ووزارة البيئة، ووكالة الأنباء الأردنية، ودائرة المكتبة الوطنية، ودائرة الأرصاد الجوية، وهيئة تنظيم الطيران المدني) وذلك من خلال تنفيذ زيارات ميدانية لكل دائرة تم خلالها نقل المعرفة وتقديم الدعم الفني لها، وعقد ورش عمل للدوائر بهدف التوعية بالدليل التنظيمي لوحدات الموارد البشرية ودليل تقييم وحدات الموارد البشرية.

نص الالتزام (13):

تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام إضافة الى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

- وضع وتبني سياسات وبرامج للحكومة الرشيدة وتضمينها في التشريعات ذات العلاقة لتجسير الفجوات في هذا المجال.
- نشر ثقافة مجتمعية ومؤسسية لتبني سياسات الحوكمة باستخدام كافة الوسائل الممكنة للتواصل مع المجتمع والمؤسسات.

الانجاز: (يسير وفق المخطط)

- تم إعداد دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام وتعميمه والتوعية به من خلال ورش عمل خاصة بذلك، حيث يهدف هذا الدليل الى وضع آليات لترسيخ ونشر ممارسات الحوكمة في القطاع العام وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والعدالة.
- تم إعداد منهجية وأداة (مصفوفة معايير التقييم) لتقييم ممارسات الحكومة في القطاع العام ويتم العمل حالياً على تقييم ممارسات الحوكمة للمؤسسات والدوائر الحكومية في قطاعي المياه والعمل.
- إعداد تقرير تقييم ممارسات الحوكمة في مؤسسة التدريب المهني وإرساله إلى معالي وزير العمل بتاريخ 2015/12/3 للاستفادة مما جاء فيه من فرص للتحسين والبناء على نقاط القوة.
- إعداد تقرير تقييم ممارسات الحوكمة في قطاع المياه (وزارة المياه والري، سلطة المياه، سلطة وادي الأردن) وإرساله إلى معالي وزير المياه والري بتاريخ 2015/9/8 للاستفادة مما جاء فيه من فرص للتحسين والبناء على نقاط القوة.
- إعداد تقرير تقييم ممارسات الحوكمة في صندوق التنمية والتشغيل ورفع له معالي وزير العمل ومدير عام صندوق التنمية والتشغيل بتاريخ 2016/4/25 للاستفادة مما جاء فيه من فرص للتحسين والبناء على نقاط القوة.
- إعداد تقرير تقييم ممارسات الحوكمة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بتاريخ 2016/6/30.

نص الالتزام (14):

إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الإعلام بهدف رفع مستوى أدائها.

الانجاز: (أنجز بالكامل)

- تم توحيد هيئات الرقابة والتنظيم في القطاع من خلال دمج دائرة المطبوعات والنشر وهيئة الإعلام المرئي والمسموع في هيئة واحدة تسمى هيئة الإعلام بموجب قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية رقم (17) لسنة 2014. وفي ضوء صدور القانون تم تطوير الهياكل التنظيمية وخطط توزيع الموظفين وإقرار التشريعات المعدلة اللازمة من قبل الحكومة.

التقرير التفصيلي

ملحق (1)

خطة العمل الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية المقدمة لمبادرة الحكومات الشفافة (OGP)